لا ندافع عن الحكومة والمسؤول الفاسد لا يقل إجراماً عن المجموعات الإرهابية

الهلال أمام العمال: مقدمات توحي بانفراجات اقتصادية بعد التقارب العربي

القادري: أرقام الدعم المعلنة لا تعبر عن الدعم الحقيقي ونريد الانتقال من الدعم المعمم إلى الدعم المخصص

| محمود الصالح

أكد الأمين العام المساعد لحزب البعث العربي الاشتراكي هلال الهلال اهتمامه والقيادة السياسية بكل ما يطرحه العمال من قضايا محقة تصب في مصلحة تطوير العمل وتحسين الإنتاج، ورفع المستوى المعيشي للطبقة العاملة.

ونقل الهلال لأعضاء المجلس المركزي للاتحاد العام لنقابات العمال ومن خلالهم لجميع أبناء الطبقة العاملة تحية ومحبة الأمين العام للحزب الرئيس بشار الأسد، مشيراً إلى أن احتفال عمال سورية هو احتفال مزدوج لأنهم واجهوا زلزالين الأول المجموعات الإرهابية والثاني الزلزال الطبيعي في بداية هذا العام، حيث حموا معاملهم ومؤسساتهم بصدورهم ودمائهم من الزلزال الأول وقدموا التضحيات لإزالة آثار الزلزال الثاني.

وجدد الأمين العام المساعد للحزب إيمان جميع كوادر حزب البعث ومعهم أبناء الشعب العربي السوري بحتمية الانتصار، هذا الإيمان الذي كان راسخاً منذ اللحظة الأولى لهذه المؤامرة، والمعتمد أولاً على الإيمان بالله الحق في نصر أصحاب الحق، وبالشعب والجيش والقائد، وعلى هذه الروح التلاحمية بين كل هذه المكونات الجوهرية، التي صاغت مستقبل متجدد لسورية.

ونوه الهلال بضرورة متابعة كل ما يطرحه العمال من قضايا مطلبية، لأنها تصب في مصلحة الشريحة الأوسع، ومن خلالها في مصلحة الوطن، لكن من دون أن نسقط من حساباتنا ما جرى في سورية من تدمير وتخريب ونهب للثروات.

ودعا الأمين العام المساعد إلى ضرورة التفريق بين ما تقدمه الدولة ويتم استثماره ويوظف بالشكل الصحيح، وبين ما لا يوظف في مكانه، وهذا ما يجب أن نتوقف عنده دائماً، فالمطلوب أن توزع كل الإمكانيات المتوافرة في البلاد بشكل متساو، ولا يجوز أن تحظى فئة معينة بكل شيء وتحرم أغلبية الناس من الاستفادة من باقي الموارد.

وحول مشكلة العمال الذين تم إنهاء عقودهم في وزارة العدل، طلب الهلال إعداد مذكرة تفصيلية من الاتحاد العام، واعداً بمتابعة معالجتها مع الحكومة بما يحقق المصلحة العامة ومصلحة هؤلاء العمال.

ورفض الأمين العام المساعد عدم تنفيذ أي مرسوم تشريعي يصدر لأنه واجب التطبيق من تاريخ صدوره، وقصد بذلك مرسوم تطبيق التعويضات على الراتب الحالي، حيث ما زال عمال مصفاة النفط في حمص يتقاضون طبيعة العمل على راتب عام ١٩٧٤.

ونفى الهلال أن تكون قيادة الحزب تدافع عن الحكومة رغم أنها حكومة الحزب، لكنها تدافع عن كينونة الدولة بكل ما يعنيه ذلك من التزام وطني، ووصف الأمين العام المساعد أي مسؤول فاسد بأنه لا يقل إجراماً عن المجموعات الإرهابية التي تدمر وتعيث فساداً في البلاد. وتساءل الهلال: هل مؤسسات الدولة قادرة اليوم على الأداء بشكل أفضل؟ وأجاب بنعم، لكن ذلك يعتمد على إرادة جميع أفراد هذه المؤسسات ومنهم الطبقة العاملة، وهذا ما يجب العمل عليه في المرحلة القادمة، مشيراً إلى أن هناك بعض الإدارات الفاسدة التي كانت تعتمد التخريب في خطوط الإنتاج أو مفاصل العمل لتحقق بعض المكاسب الشخصية الدنيئة.

وحذر الأمين العام المساعد من تفكيك التعاضد الاجتماعي بين مختلف الشرائح الاجتماعية، وأكد وقوف الحزب ضد أي محاولة يمكن أن تؤدي إلى ذلك، لأن صمود هذا المجتمع وتكاتفه ومحبته لبعضه بعضاً هو العنصر الأساسي في انتصار سورية.

وجدد الهلال تأكيده أنه لولا صمود هذا الشعب والجيش والقائد ودماء الشهداء لما انتصرت سورية، لأن ما كان مخططاً لبلادنا هو تقسيمها ومحوها من الخريطة كدولة فاعلة ومؤثرة في المنطقة.

وعن إمكانية وجود انفراجات اقتصادية بعد التقارب العربي مع سورية، أمل الهلال ذلك وهناك مقدمات توحي بهذا التحسن وهو الحضور السوري الوازن أمس وأمس الأول في الاجتماعات الاقتصادية العربية في السعودية.

رئيس المكتب الاقتصادي المركزي عمار سباعي أكد وجود معاناة حقيقية لدى العمال وخاصة في نتائج المسابقة المركزية، وتسريح عدد من عمال العقود بعد سنوات من الخدمة، ووعد بإعادة النظر في كل ذلك، داعياً إلى زيادة الإنتاج لأنه السبيل الوحيد لتحسين الحياة المعيشية لأبناء شعبنا.

رئيس الاتحاد العام لنقابات العمال جمال القادري أشار إلى أن الأرقام التي تعلن عنها الحكومة للدعم المقدم في الموازنة لا تعبر عن الرقم الحقيقي الذي يتم من خلاله الدعم، وطالب بضرورة الانتقال من الدعم المعمم إلى الدعم المخصص، وبين أن هناك ٧٠ ألف عامل ينتظرون التثبيت منذ أكثر من ١٥ سنة، إضافة إلى ٨٠٠٠ عامل بعقود مؤقتة ينتظرون تحويلها إلى عقود سنوية، وجميع هؤلاء يقومون بأعمال ضرورية ومهمة في المرافق والمؤسسات العامة. وأشار رئيس الاتحاد العام إلى غياب الخطط الإستراتيجية للحكومة، رافضاً القبول بالاستسلام للواقع.

وكان أعضاء المجلس العام لنقابات العمال قدموا مداخلات تركزت على ضرورة تحسين الواقع المعيشي للعمال.

نائب رئيس الاتحاد العام رفيق علوي دعا إلى ضرورة معالجة إنهاء عقود العاملين في وزارة العدل وكذلك عدم السماح بإنهاء عقود من وزارة الإعلام ومن وزارة الصناعة استمرت لعشرات السنوات، مشيراً إلى أن هذه العقود نظمت على أعمال ضرورية يؤديها هؤلاء العمال، في وقت لا تريد وزيرة التنمية الإدارية سماع الصوت العمالي، ولم يعدنا أمس الأول رئيس الوزراء بإعادة هؤلاء العمال إلى عملهم.

رئيس اتحاد عمال الرقة معلا الهويدي تساءل كيف يتم إعفاء أمين لشعبة الحزب في محافظة الرقة، وبعد أيام يكلف بمهمة معاون مدير فرع الحبوب، وهل هذا تحدٍّ للقيادة الحزبية؟!

رئيس اتحاد عمال دمشق عدنان الطوطو سأل الأمين العام المساعد عما إذا كنا سنشهد في الأيام القريبة انسحاباً للمحتل التركي من الأراضي السورية، وجدد مطالبته بالسماح للوزارات والإدارات بالإعلان عن مسابقات لتوفير اليد العاملة التي تحتاجها لتسيير أعمالها لأنها الأدرى بمصلحة العمل.

عضو المكتب التنفيذي بشار خريستين تحدث عن الصبغة التي تنطبق على الاقتصاد السوري في هذه المرحلة، هل مازالت صبغة اشتراكية، أم أن الحكومة قد تخلت عن دورها الأبوي، وأشار إلى أن الحكومة أظهرت أمس في لقائها مع العمال عجزاً تاماً عن إمكانية تحسين الواقع المعيشي، في وقت تحابى فيه التجار ورجال الأعمال، حيث تستجيب لمطالبهم الدائمة بزيادة الأسعار بسرعة قياسية، ولا تعالج تدني مستوى الدخل وسوء الحياة المعيشية، واستغرب هذا التناقض العجيب بين الانتصارات العسكرية التي حققها الجيش العربي السوري، والانتصارات السياسية التي تحققت في كل الميادين، مقابل التراجع الاقتصادي الكبير وارتفاع سعر الصرف من دون أي ضوابط.

ودعا أعضاء المجلس إلى ضرورة تعيين العمال الفنيين في مطار دمشق الدولي لتعويض النقص في الكوادر الفنية هناك.

رئيس اتحاد عمال اللاذقية طالب بضرورة الاهتمام بالكوادر الفنية وعدم تهميشها والضغط عليها لدفعها إلى الهجرة، وأعطى مثالاً على ذلك عن وجود آلة مستوردة من أوروبا قبل الأزمة، ولم يتم تشغيلها بسبب الأزمة، ورفض الخبراء من دولة المنشأ إعطاء برامج التشغيل للمؤسسة العامة للتبغ، ما أدى إلى عدم إمكانية الاستفادة من هذه الآلة طوال تلك الفترة، إلا أن عمال المؤسسة تمكنوا وبخبرات محلية أذهلت خبراء الشركة من تشغيل تلك الآلة، لكن المكافأة لهم كانت ٢٥ ألف ليرة، في وقت لو قبل الخبراء بالعودة إلى سورية لتشغيلها لحصلوا على عشرات الملايين.

وحول الحوافز الإنتاجية ذكر التقرير المقدم إلى مجلس الاتحاد أنه صدر المرسوم التنظيمي رقم /٢٥/ لعام ٢٠٢٢ لنظام الحوافز الإنتاجية والمكافآت على أن يتم تطبيقه خلال ستة أشهر بعد صدور التعليمات التنفيذية لنظام الحوافز، ولم يصدر إلى الآن، والمرسوم تضمن حوافز وعلاوات تشجيعية للعاملين على الإنتاج فقط ومكافآت، علماً أنه لم يشمل فئات كثيرة وخاصة الصحافة والإعلام والثقافة والإبداع وأموراً فنية أخرى، وانتهت مدة الستة أشهر ولم تصدر التعليمات وبالتالي انتهى العمل بالمرسوم السابق وأصبحت فئة من العاملين لا تحصل على حقوقها من الحوافز لا بالنظام السابق ولا الجديد، وبقيت أسيرة القرارات الإدارية الخاصة.

وفي مجال عمل الوحدات الاقتصادية والإنتاجية ذكر التقرير أنه لا تزال الوحدات الاقتصادية والإنتاجية تعمل ضمن العقود الموقعة مع مختلف الجهات العامة لتوريد اللباس العمالي ومستلزمات اللباس الوقائي والأحذية والستر الجلدية، ويتم تحويل كل عقود الألبسة العمالية والأحذية من اللجنة المركزية المشكلة في وزارة الصناعة، وتتم متابعة عقد اجتماعات مجلس إدارة الوحدات الإنتاجية واقتراح ما يلزم لتطوير عملها وتحقيق الغاية المنشودة منها.

أعضاء في مجلس المحافظة: من المعيب انتشار مخالفات في المناطق «المخملية» بدمشق

نائب المحافظ: دراسة لتجميل ساحة «المرجة» لأهميتها التاريخية

مدير الدراسات الفنية: تأهيل (السبع بحرات) قبل عيد الأضحى والانتهاء من عقدة المواساة نهاية العام

| فادي بك الشريف

بينما قال أعضاء في مجلس محافظة دمشق إنه من المعيب والملاحظ انتشار مخالفات في المناطق الراقية «المخملية» مثل أبو رمانة والمالكي ومزة فيلات غربية وشرقية، ليؤكد أحد الأعضاء وجود مخالفة لمطعم مشاد حديثاً على حديقة عامة في المزة أوتسترد، ليرد عليه مدير دوائر الخدمات في المحافظة بشار عبيدة أنه سيتم لحظ مختلف المخالفات المذكورة ليصار إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة.

وقال عبيدة: لا أحد يحمي مخالفة، وأي مقصر سيحاسب وتتخذ بحقه الإجراءات اللازمة، مضيفاً: هناك عدة أشخاص أحيلوا إلى الرقابة الداخلية، وتتم معالجة أي مخالفة بناء ومتابعة أي شكوى من المواطنين بهذا الأمر ومعالجتها وفقاً للأنظمة والقوانين

ورداً على انتقادات أعضاء في المجلس حول عودة نسبة ٧٠ بالمئة من الإشغالات بعد إزالتها عبر الحملة التي نفذتها المحافظة، قال مدير دوائر الخدمات: هناك عودة للإشغالات ولكن ليس كما الأول خاصة مع إزالة الإشغالات الثابتة، مؤكداً أن الورشات مستمرة في إزالة الإشغالات غير النظامية والتعديات على الأملاك العامة والأرصفة.

وأضاف: حملة إزالة الإشغالات المنفذة تكلف إمكانيات كبيرة على صعيد الآليات والمازوت والكوادر في ظل استنفار مختلف المديرية من صيانة وخدمات.

وبين رئيس قسم شرطة محافظة دمشق العقيد عبد الرزاق عبود أن دوريات قسم شرطة المحافظة مستمرة بالتعاون مع دوائر الخدمات بإزالة الإشغالات والتعديات على الأملاك العامة بشكل يومي حيث تم خلال الحملة إزالة هذه الإشغالات غير النظامية من الأرصفة والطرقات.

هذا وركزت مداخلات مجلس المحافظة على رفد البلديات بآليات ومستلزمات عملها، ومعالجة وضع لوحات الإعلانات من دون أي ضوابط، وأهمية الإعلان عن خطة تخص موضوع الزفت، وإعادة هيكلة للآليات بالنسبة لدوائر الخدمات.

ودعا الأعضاء إلى الكشف على الأبنية القديمة الآيلة للسقوط في دمشق القديمة ومد قميص إسفلتي في المزة ٨٦ وطريق الصفصاف وطريق المدارس في حي الورود والطرقات المتضررة في المدينة وأحيائها ومعالجة ظاهرة النباشين والتشدد في قمع المخالفات وتحديد أماكن السكن البديل لتنظيم شرقي باب شرقي وتكثيف حملات تنظيف مجرى نهر بردى وفروعه المارة في المدينة وتجميل ساحة الشهداء «المرجة» وإزالة التشوهات البصرية الموجودة.

وطالب الأعضاء بضرورة ترقين الإشارات المانعة لنقل الملكية لسندات الأسهم التنظيمية للمنطقة التنظيمية الثانية (باسيليا سيتي) مثل إشارات إزالة الشيوع والاستملاك والإشارات التي مر عليها زمن طويل أو التي ليس لها قيود وبناء سور حول جميع المقاسم المعدة للبناء منعاً لوقوع حوادث والاستمرار بحملات إزالة الإشغالات غير النظامية والتعديات على الأرصفة والأماكن العامة والإسراع في تأمين الساحات التفاعلية لوضع هذه البسطات فيها بشكل منظم.

ورداً على التساؤلات بين نائب رئيس المكتب التنفيذي علي المبيض أن هناك دراسة تقوم بها المحافظة بالتعاون مع وزارة السياحة وجامعة دمشق لتجميل ساحة الشهداء «المرجة» نظراً لأهميتها التاريخية وتشمل الساحة ومحاورها والأبنية المحيطة بها مشيراً إلى أنه بعد الانتهاء من الدراسة سيتم التنفيذ من أحد المستثمرين.

وأكد المشرف العام لمجمع الخدمات مدير النظافة والنفايات الصلبة عماد العلي أن المديرية بصدد التعاقد مع إحدى الشركات لتأمين حاويات جديدة لتوزيعها على المناطق.

وأكد العلي أنه تمت مصادرة ٧٠ سيارة صغيرة ودراجات من غير العربات، ولا تعاد إلا بعد كتابة تعهد واتخاذ إجراءات صارمة في حال تكررت الحالة.

هذا وأكد مدير الدراسات الفنية في محافظة دمشق معمر الدكاك الانتهاء من تأهيل ساحة (السبع بحرات) قبل عيد الأضحى المبارك حسب الخطة الموضوعة وخاصة أن الأعمال تتم بدقة عالية لتخرج الساحة بأبهى حلة لها.

> مدير دوائر الخدمات: الإشغالات عادت لكن ليس كما كانت

ولفت الدكاك إلى الانتهاء من أعمال الصب والبدء من اليوم بأعمال تركيب الرخام والحجر بما فيه العمل على إزالة مختلف التشوهات والتعديات على الأملاك العامة وصيانة للأرصفة والإنارة، واستكمال مختلف الأعمال وإنجازها بالشكل المطلوب.

وبالنسبة لمشروع عقدة المواساة أوضح الدكاك أن الانتهاء من تنفيذ عقدة المواساة نهاية العام الحالي حيث تم الانتهاء من أعمال البنية التحتية لافتاً إلى أن خطة الخدمات حالياً تتم باستكمال تنفيذ العقود من مديرية الإشراف في حين أن عقود عامي ٢٠٢١-٢٠٢٢ يتم الإشراف عليها من قبل مديرية الصيانة.

مدير مديرية تنفيذ المرسوم ٦٦ رياض دباب أشار إلى أن المديرية بدأت باستقبال طلبات المالكين الراغبين بتداول الأسهم التنظيمية للمنطقة التنظيمية الثانية (باسيليا سيتي) ولمدة عام كامل من تاريخه سواء بنقل الملكية فيما بين المالكين أم للغير، سواء نقل ملكية للأسهم جزئية أم كلية ويتم توثيق الوقوعات في السجلات وذلك في حال عدم وجود أي إشارة مانعة لنقل الملكية.

بدوره مدير المصالح العقارية بدمشق علي حويجة بين أنه لا يمكن إزالة أي إشارة مانعة لنقل الملكية إلا بعد تقديم صاحب العلاقة طلباً للمديرية لتتم دراسة الطلب من المختصين، وكل حالة على حدة وبيان مدى إمكانية تنفيذه وذلك بعد الرجوع إلى الوثائق والصحيفة العقارية ومن ثم صدور القرار اللازم به أو رد الطلب أو الرجوع إلى الجهة القضائية المختصة بالمعالجة.

وأوضح حويجة أن إزالة الإشارات بسبب التقادم ومرور زمن طويل عليها فإنه ووفق قانون السجل العقاري لا يمكن ترقين أي إشارة لعلة التقادم ومرور الزمن في حين إزالة إشارات الاستملاك ممكن بعد انتهاء مديرية التنظيم والتخطيط العمراني ودائرة الاستملاك من إجراءات الاستملاك وإيداع بدل الاستملاك لدى المصرف ويتم مراسلة مديرية المصالح العقارية لتوثيق العقد سواء كان الاستملاك جزئياً أم كلياً ومتابعة الإجراءات لتسجيله على الصحيفة العقارية ومن ثم مراسلة المديرية لترقين الإشارة الموضوعة على الصحيفة العقارية في حين إشارة إزالة الشيوع تعالج من لجان حل الخلافات في مديرية تنفيذ المرسوم.

بدورها رئيس دائرة الإسكان أسماء الجراح بينت أن السكن البديل لمنطقة شرقي باب شرقي وأبراج مزرعة نصري يتم حالياً إجراء الدراسة القانونية له للتوافق بين محافظة دمشق وأصحاب العلاقة الذين تم تخصيصهم سابقاً بسكن بديل حيث هناك توصية بإنشاء جمعية سكنية من أصحاب العلاقة شريطة عرض المقترح على وزارة الأشغال العامة والإسكان بشرط عدم قبول تنازل أي عضو من أعضاء الجمعية عن استحقاقه للغير قبل استلام السكن من الجمعية أصولاً.

جلسة حامية النقاش في حماة

أصوات عالية لرفع سعر القمح ومدير الحبوب لم يقنع أعضاء المجلس

| حماة- محمد أحمد خبازي

كانت جلسة مجلس محافظة حماة الثانية أمس حامية الوطيس في مناقشة القضايا الزراعية بشكل خاص، والتي خصصها المجلس للاستماع لمديري الزراعة بحماة وفرع السورية للحبوب والتربية ومجلس المدينة، إذ تعالت أصوات العديد من أعضاء المجلس ومطالباتهم بضرورة تعديل سعر شراء القمح من الفلاحين، وتوفير كل المستلزمات الضرورية لموسم التسويق، وحل مشكلة القبابين بمركزي محردة والسقيلبية، ودرء مخاطر الحرائق، وتوزيع الإطفائيات والصهاريج بالمناطق في مختلف أرجاء المحافظة، وفي المحاضر والمقاسم الزراعية القريبة من مصادر المياه، وضرورة السماح للفلاحين من أصحاب الحيازات الصغيرة بتجميع محصولهم في منازلهم بعلم الوحدات الإرشادية والمخاتير والفرق الحزبية، وتسليمها دفعة واحدة عند الانتهاء من حصادها كلها توفيراً عليهم بأجور النقل، ومنع التعديات على بعض خطوط النار، وتزويد الصهاريج الخاصة في القرى والبلدات بالمازوت لاستخدامها عند نشوب حرائق.

ولم يقتنع العديد من الأعضاء ولا حتى رئيس مجلس المحافظة إبراهيم معلا، ولا نائب المحافظ علي عبد السلام، برد مدير السورية للحبوب وائل جاكيش حول ما أثير عن عدم استخدام القبان الغربي في مركز السقيلبية بهذا الموسم، وهو ما سيسبب ازدحاماً كبيراً بالشاحنات والجرارات، إضافة إلى تكبد الفلاحين أجوراً إضافية لقاء مبيت الآليات أو تأخرها بالليل في المركز لتنتهي من تفريغ حمولتها.

وهو ما دفع رئيس المجلس إلى ضبط الجلسة غير مرة، داعياً الأعضاء إلى ممارسة دورهم بالرقابة في مراكز الحبوب مع بدء موسم التسويق، ومعالجة أي خلل بحينه.

وبيّن مدير فرع الحبوب أنه تم اتخاذ كل الاستعدادات لاستلام كل حبة قمح من محصول الفلاحين في كل المراكز بالمحافظة وعددها ٨، موضحاً أن ٦ منها لاستلام القمح دوكما و٢ للمشول. وذكر أن القبان الغربي بمركز السقيلبية خارج عن الخدمة منذ سنوات، وصيانته مكلفة جداً، ولخلايا الوزن غير متوافرة نتيجة الحصار المفروض على البلد. وأكد أن استخدامه حتى لو كان صالحاً للعمل غير ممكن فنياً، في تخريج الشاحنات والجرارات التي تدخل من القبان الشرقي، نظراً لحساسية المعايرة وفروقات الوزن التي تبلغ نحو ١٠ كيلو بكل طن.

وهو ما أثار سخط أعضاء المجلس من أبناء منطقة الغاب الذين أكدوا أن القبانين الشرقي والغربي كانا يستخدمان فيما سبق لإدخال الشاحنات وإخراجها!.

ومن جانبه، بيّن مدير زراعة حماة أشرف باكير أن المديرية اتخذت كل الإجراءات اللازمة لدرء أو التعامل مع الحرائق في حال نشوبها. وأوضح أنه تم تحضير الإطفائيات والصهاريج وتوزيعها بالمناطق والنواحي، مع العناصر الفنية اللازمة.

وأكد أن توجيهات الحكومة تقضي بعدم السماح بتجميع أي كمية من القمح في منازل الفلاحين حتى لو كانت حيازتهم من الأراضي صغيرة وحصادها يتم على مراحل، فالتسليم يجب أن يكون بعد الحصاد ومن الحقل إلى مركز الحبوب مباشرة.

فيما بيّن عضو المكتب التنفيذي لقطاع الزراعة عبد الحميد العموري، أن اللجنة الزراعية الفرعية وضمن الظروف الحالية والإمكانات المتاحة اتخذت كل الاستعدادات لموسم التسويق.

وأوضح أن أجور الحصاد وضعت بعد دراسة كل التكاليف وهي مجزية لأصحاب الحصادات وكل مخالفة تستوجب العقوبة من التجارة الداخلية.

وأما رئيس مجلس المحافظة فقد شدد على دور الأعضاء في متابعة موسم التسويق، ومنع تهريب أي حبة قمح، ومراقبة عمليات الاستلام بمراكز الحبوب.